

دور الاحصاءات في صناعة القرارات الديمقراطية¹

ترجمة و تعليق

أ.د. مضر خليل عمر²

خلال القرن العشرين ساد افتراض مفاده ان النمو الاقتصادي مرادف للتقدم ، مما يعني انه بنمو اجمالي الانتاج المحلي GDP فان الحياة ستصبح افضل . وقد ادرك العالم اليوم انها ليست بهذه البساطة . فعلى الرغم من ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان الا ان العديد من الخبراء يعتقدون بتدني القناعة (الاحساس بسعادة اكثر) في مستوى الحياة المتحقق مقارنة مع ما كان عليه الحال قبل خمسين سنة ، حيث كان الناس تثق ببعضها البعض ، وبحكوماتها ، فالنمو الاقتصادي قد جاء على حساب الامان ، وصارت ساعات العمل اطول ، والحياة أضحت أكثر تعقيدا .

ورغم أن معظم العالم يعيش حالة صحية جيدة والناس تعيش عمرا اطول مما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة خلت ، إلا أن مشاكل البيئة مثل التغيرات المناخية تفرض ظلالها على المستقبل وتجعله اقل امانا . ولهذا السبب ، يتعاضد ادراك ويتسع مداه مفاده ان اي تقييم لتقدم المجتمع يتطلب براهين عن الاهتمامات الاجتماعية والبيئية بالإضافة الى الانجاز الاقتصادي . ولكن العديد من المجتمعات تفتقد مثل هذه البراهين او لا تولي اهمية كافية لها .

والاهتمام البحثي هنا : أن سهولة الوصول الى مجموعة من المعلومات الدقيقة المشتركة امر حيوي لصانعي السياسات كي يتمكنوا من صنع خياراتهم المثلى عن اشياء تعد الاكثر اهمية لجميع افراد المجتمع . وان هذه المعلومات جوهرية للمواطنين لمحاسبة سياسيمهم ، وبالمحصلة النهائية تحقيق الديمقراطية بصورة صحيحة و تعزيز الشفافية ودعم ثقة المواطن بمثليه وبالحكومة واجراءاتها .

يتعاضد اهتمام المجتمعات حول العالم بنوعية الحياة ، مع تنامي ادراك بالحاجة الى تطوير رؤية اكثر شمولية للتقدم من مجرد التركيز على المقاييس الاقتصادية المعنية بمخرجات ال GDP . وخلال العقد الماضي او اكثر حدث انفجار في انتاج مقاييس موضوعية وذاتية لقياس التقدم الاجتماعي ، مقاييس تتجاوز ال GDP لتمثل وجهة نظر عريضة تعنى بسبل تقدم المجتمعات . مقاييس تستند على قيم المجتمع ، وليس تلك التي تعود الى حزب معين او نخبة قليلة العدد من السياسيين او المهنيين . فمناقشة التقدم لم تعد ترفا يحتكره الاغنياء ، فالجميع متساوون بالاهمية ، ولربما في البلدان الفقيرة التي تعاني شظف العيش الامر اكثر حساسية وحرجة .

ولكن ما هي التنمية ؟ فكلما تنمية يمكن تعريفها كما هو تقدم البلدان الاكثر تقدما . ففكرة ليست واضحة في البلدان الاقل تقدما ، وفي بعض الاحيان ينظر لها كرديف لنمو ال GDP ، او ان يصبح البلد شبيه بالدول الغربية . ويتطور الدول فمن المهم ان يكون هناك استيعاب صلب لما تعنيه التنمية الحقيقية ، او ما يجب ان تعنيه للمجتمع . فهل تعني نمو ال GDP ؟ أو تصبح الدولة شبيهة بالغرب المتطور ؟ او تعني رسم طريق خاص للتنمية لتحقيق المجتمع المستقبلي المنشود ؟

وصياغة مجموعة جيدة من المؤشرات لقياس التقدم يمكن ان يساعد المجتمعات للبقاء على نظرة فاحصة لخصائص طريقة حياتها وتلك التي يتطلب الحفاظ عليها ، وتجنب بعض المشاكل الاجتماعية والبيئية التي تواجهها العديد من الدول المتقدمة حاليا . والراسمال الاجتماعي والثقة بين المواطن و السياسيين امثلة عن معطيات الرفاه التي لم يتم تتبعها في الاحصاءات التقليدية . فعلى الرغم من اهميتها للمجتمع الا انها ما تزال رخوة . فالثقة بين المواطنين والحكومة على سبيل المثال صعب بنائها ولكن من السهل جدا ان تفقد وبسرعة . والمجتمعات تولي اهتماما خاصا لما تقوم بقياسه ، وما لم تتمكن من قياسه لا تستطيع ادارته والسيطرة عليه . لذا من المهم للمجتمعات قياس الاشياء بصورة صحيحة ودقيقة . وعملية قياس التقدم يجب ان ينظر لها كمحاولة لمساعدة المجتمعات

¹ المحاضرة الاولى في كورس اون لاين عن قياس تقدم المجتمع ، الكورس نظمه معهد تابع للامم المتحدة UNITAR للتدريب والبحوث .

Statistics , Knowledge and Policy : Understanding Societal Changes , E-Learning Course

² أستاذ الجغرافيا الاجتماعية ، متقاعد ، www.muthar-alomar.com ، Alomar.muthar@gmail.com

المحلية لبناء المجتمع الكبير الذي ينظرون تحت ظل روحيته ، المجتمع الذي تتخذ فيه قرارات صائبة تساعد في تحقيق المجتمع الكلي المطلوب .

نمارس جميعنا ، يوميا ، انواعا من صناعة القرارات ، ونحتاج الى نوع معين من المعلومات عن الحالة التي نحن في صدد اتخاذ القرار فيها ، وعن البدائل المتوفرة . وحتى ابسط القرارات مثل : هل نحمل مظلة ام لا قبل الخروج من المنزل تتطلب كمية معينة من المعلومات . ومن الناحية النظرية ، فان المعلومات تساعد في صناعة القرار ، وكلما كانت المعلومات المتوفرة اكثر دقة وتفصيلا كان القرارات افضل . مع هذا ، فان معالجة المعلومات تأخذ وقتا ، وليست ممكنة على الدوام ، او ضرورة الاخذ بالحسبان لكل معلومة ذات صلة . فمثلا ، اتخاذ قرار بحمل مظلة لا يتطلب معلومات تفصيلية عن توقعات الطقس للمنطقة ، فمجرد النظر الى السماء ومشاهدة السحب الداكنة يعطي حافزا لحمل المظلة . فالغيوم هي احد عناصر نظام الطقس ، وهي توفر مؤشرا جيدا عن احتمالية المطر مع تقييم سريع لحالة الطقس المتوقعة .

ولا يختلف دور المؤشرات الاحصائية لصناعة القرارات التنموية عن دور الغيوم . فالمؤشر indicator هو اي جزء من بيانات هامة تبرز شيئا ما نعهه ذا اهمية خاصة ضمن نظام واسع من المعلومات . والمؤشرات قد لا تعطي صورة كاملة ، فمن اجل تقييم سريع لحالة معقدة وعندما يكون غير عملي او يستحيل التدقيق في كل جزء من المعلومات ، فان التركيز على معطيات رئيسة لتأشير حالة النظام برتمه يكون ذا فائدة كبيرة جدا .

تعليق ، ان توفر المعلومة ، واعتمادها في صناعة القرارات ، على اختلاف مستوياتها وتنوع طبيعتها ، يقلل من الاخطاء ومن الوقوع في ما لا يحمد عقباه . فكيف الحال بالنسبة للقرارات السياسية والمصيرية؟ وخاصة عندما يتعلق الامر بمستقبل مجتمع او شعب و وطن ؟

لماذا نقيس التنمية البشرية ؟

لقد قال ارسطو بان الثروة ليست مطلوبة لذاتها ، بل لانها مفيدة لشيء ما ، إنها فرصة لتميز كوامن المخلوقات البشرية . والفرصة الحقيقية تتمثل في امتلاك خيارات حقيقية ، خيارات ترافق : دخلا كافيا ، تعليما ، صحة جيدة ، والعيش في بلد لا يحكمه مستبد . وتقرير التنمية البشرية لعام 2006 معني بتميز كوامن البشر ، ما يمكن للناس عمله و ان يكونوا عليه ، من حيث طاقاتهم ، والحرية الحقيقية المتاحة لهم ، وممارسة الخيارات الحقيقية في حياتهم اليومية .

المحاضرة معنية بالاطار الذي يستند عليه الاقتصاديون و غيرهم وما يسموه بمنحى القدرات والتوظيف . وليس مهما فقط تحقيق توظيف اكثر ، بل جوهرى للناس ان يمتلكوا قدرات اكثر ، وحرية لتحقيق ذلك . وحرص جدا بالنسبة لتقدم التنمية البشرية هو القدرة على قياسها و مراقبتها عن قرب . ومنحى القدرة يركز على ما يستطيعه الشخص وليس على ما يشتره كقياس للتنمية . والبيانات التجميعية للتنمية البشرية تميل الى البراهين التي تساعد في انقاص الصيغ الاجتماعية ، السياسية ، والاقتصادية التي تعيق تمييز طاقات الناس وقدراتهم .

يستند هذا المنحى على صناعة السياسة policy - making ويعرف باستخدامه للاحصاءات وغيرها من المعلومات النظامية لابرار مسائل معينة وتسليط الضوء عليها . وقد صممت لتحقيق ذلك برامج اعلامية و خيارات سياسية وتوقعات للمستقبل و تضمينات لسياسات مراقبة و تقييم اثر السياسات المتبعة . وعملية استيعاب اهمية تحليلات هذا المنحى واستخدام نتائجها في التنمية المستدامة حساسة جدا ، ليس لصانعي القرارات فحسب ، بل للمجتمع ايضا . وغياب هذه البراهين تترك فراغا يملأ من قبل الآخرين ، مثل : ذوي السلطة ، ومصالح القطاعات ، الفساد ، المبادئ السياسية ، والممارسات الاعتبائية المستندة على الحكايا والاساطير .

و صناعة القرارات المستندة على البراهين هي الشكل الوحيد المتناغم مع الشفافية ، و تأخذ بالحسبان ديمقراطية العملية السياسية . واطار التنمية البشرية يستند على عملية التحليل ويقودها في تقارير التنمية البشرية العالمية ، التي استحدثت طبقا لرؤية الاقتصادي محبوب الحق و تنشر سنويا منذ عام 1990 . في عام 1992 ، نشر اول تقرير وطني HDR ليعكس منحى التقارير العالمية وتكيفها على المستوى الوطني . ومنذ ذلك الحين نشر اكثر من 600 تقرير في اكثر من 140 بلد واقليم .

وتقرير التنمية البشرية العالمي قد اوجد وطور اربع تراكيب رئيسة لأدلة Index التنمية البشرية بهدف تقييم وقياس ابعاد التنمية البشرية ، هي : دليل التنمية البشرية HDI ، دليل الفقر البشري HPI ، دليل التنمية المرتبطة بالجنس GDI ، وقياس تمكين الجنس GEM . وهذه الادلة تساعد في تركيز الانتباه على مسائل حرجة وتحت على مناقشة موضوعات معينة والقيام بابحاث مستقبلية عنها . والعديد من الفرق الوطنية للتنمية البشرية لم تكتفي بتبني الادلة للحاجات الوطنية ، بل سعت أيضا لايجاد طرائق جديدة ومؤشرات تقيس حالة اللاتساوي في التنمية البشرية محليا . والمؤشرات التركيبية المكملة مع التحليل الاحصائي في العديد من تقارير التنمية البشرية تساعد في تقوية الرسائل التي تضمنتها تلك التقارير . ((رسائل لكل معني بالتنمية : مواطن ، مسئول ، سياسي ، باحث علمي ، مراقب حيادي ،الخ))

وطالما ان الاهتمام منصب هنا على دور المؤشرات الاحصائية في صناعة القرارات ، لذا من الجوهري الاشارة الى منظورين ذي علاقة مباشرة : ديمقراطية تمثيل المجتمع ، وديمقراطية مشاركة المجتمع . في حالة تمثيل المجتمع يختار مجموعة صغيرة من المواطنين ليتولوا الحكم واتخاذ القرارات نيابة عن السكان باكملهم . بعبارة اوسع ، يصف هذا نظام الحكم في البلدان التي تعد حاليا (ديمقراطية حرة) . أما في ديمقراطية المشاركة ، فان المواطن يلعب دورا مباشرا في صناعة القرار من خلال الاستفتاء العام ، الاجتماعات العامة وغيرها من طرق الاستشارة . وطريقتي الحكم الديمقراطي هذه ليست بديلا عن بعضها البعض ، وطرائق المشاركة يمكن استخدامها لاشراك المواطن في صناعة القرارات في الديمقراطيات الحرة ايضا . ((وتتعاظم المشاركة وتتسع مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي عبر الشبكة الدولية - الانترنت)).

يمكن للمؤشرات ان تلعب ادوارا مختلفة في صناعة القرارات الديمقراطية من وجهتي النظر هذه . ففي الديمقراطية التمثيلية يمكن للمؤشرات ان تساعد صانعي السياسة لتحديد الاولويات واتخاذ افضل القرارات . ويمكن ان تستخدم لقياس الانجاز ، وبهذا تزيد من القدرة على حساب نسب التقدم وايضا تزيد من شفافية الحكومة . ومن وجهة نظر الديمقراطية التمثيلية فان المؤشرات يمكن ان تستعمل لتثقيف المواطنين وتعزيز دورهم في المسائل التي تؤثر عليهم . يضاف الى ذلك ، فان المؤشرات نفسها وتطويرها باعتماد طرائق المشاركة ستزيد من شرعية البيانات وتساعد في بناء مشاركة في القيم وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين .

تعليق ، بدون معلومات تبقى القرارات تعتمد وجهات نظر محدودة ، والمشاركة الجماهيرية مشكوك فيها . اما بتوفر المعلومات والبيانات فان الديمقراطية تأخذ مداها الحقيقي ، ويكون الشعب على دراية بما يجري و على ثقة من نهج الحكومة وسياساتها . فالمعلومات واستخدامها من قبل الاحزاب وممثلي الشعب ، ومن المواطنين لمتابعة سياسات التنمية وقياس تقدم المجتمع هي التي تبني مستقبل البلد وترسم طريقه للتقدم والرقى الحضاري والانساني . فالديمقراطية اداة بناء مواطن و حكومة ، وضبط لسلوك السياسيين وبرامجهم الانتخابية ، وتربط بينهم لتحقيق رؤية مشتركة لمستقبل البلد .

لماذا القياسات مهمة ؟

بعض المسائل جوهرية لتحقيق الديمقراطية ، و تشكل مشكلة في الوقت نفسه ، مثل سهولة الوصول الى معلومات موثقة ومعرفتها عن قرب ، فبدون ذلك ليس هناك سبيل أمام المواطنين لمحااجة حاكميهم وممثليهم السياسيين ومعرفة مدى توافقهم مع المسؤولية المناطة بهم . وفي كلمة Geoff Mulgan (المستشار السابق لتوني بلير) القاها في الملتقى الثاني عام 2007 لمنظمة OECD اشار فيها الى ان المعلومات مهمة للرفاه الانساني ولكن التضليل من خلالها ينتشر بسرعة . فالبيانات المستندة على طرائق جمع وتحليل مهزوزة تعرض في الحوارات العامة كحقائق مفروغ منها ، وبهذا فالمعلومات الصحيحة يمكن اساءة تفسيرها . وما لم يستند صانعو السياسات في قراراتهم على بيانات صلبة فكيف ستتخذ القرارا ؟ وفي الواقع فان المعلومات السياسية عملية فائقة التعقيد ، تضم فاعلين متعددين واولويات متنافسة مع بعضها البعض و بمنظور سياسي متباين . في مثل هذه البيئة فان الايديولوجيات ، والولاءات الحزبية و المصالح المتعارضة تكون لها الاسبقية عند مناقشة البراهين . فالسياسات Politics ستكون جزءا فاعلا في عملية السياسة Policy process ، ولا مجال لتجاوز ذلك . ومع هذا ، فان وجود بيانات موثقة ومتوفرة بكميات كبيرة حينها يتوقع ان تعتمد القرارات اكثر فاكثر عليها عوضا عن مجرد الاعتبارات السياسية الصرفة .

المؤشرات والعملية السياسية

تتسم عملية السياسة بانها سلسلة من الخطوات الواضحة بمسار خطي (نسبيا) . بهذه النظرة لصناعة السياسة ، فلا بد من تحديد المشكلة في البداية ، ومن ثم اختيار الحل ، وفي ضوء ذلك تصمم السياسة ، يتبعها تنفيذ السياسة وتطبيقها على ارض الواقع . في هذا النموذج يكون للمؤشرات دور مفيد في تحديد المشاكل وفي مراقبة الاثار الناجمة عن تطبيق السياسة . ومثال عن اثر المؤشرات واعلام صانعي السياسة نجده في برنامج منظمة OECD لتقييم الطلبة دوليا PISA ، الذي ضم مسحا دوليا لنظم التعليم وقياس انجاز من هم في سن 15 سنة في موضوعات دراسية رئيسية ، وقد رتبتم نظم التعليم في الدول على اساس نتائج المسح الميداني . فعلى سبيل المثال تشير نتائج المسح في المانيا الى فشل النظام التعليمي ، مما ادى الى اتخاذ سلسلة اجراءات سياسية صلبة لمعالجة الحالة .

فواجب المؤشرات هو التأشير ، مما يعني انها غير قادرة على توفير براهين تفصيلية او البراهين المطلوبة لتصميم سياسة فعلية ، ولكنها تبرز امام انظار صانعي السياسة الاماكن والموضوعات المحتاجة الى انتباه وتسمح بعملية مراقبة للتقدم فيها . نظريا ، يفترض ان نظم المؤشرات تسمح لصانعي السياسة بتحديد الاماكن التي تتطلب اهتماما خاصا وذلك باستخدام مؤشرات رئيسية ، وبعدها التعمق في البيانات والوصول الى قواعد بيانات اكثر تفصيلا ، تلك التي تقف خلف المؤشرات الرئيسية . والمعلومات الموضوعية و الموثقة المتوفرة للعمامة يمكن ان تضع ضغطا على السياسيين وممثلي المجتمع لاتخاذ خيارات سياسية صعبة ولكنها ضرورية .

وفي الوقت نفسه ، فان استخدام مؤشرات وطنية رئيسية Key National Indicators يساعد في بناء ثقة عامة وقناعة بالحكومة . فالمعلومات الموثوق فيها تعد مسالة رئيسية في الديمقراطية ، والناخب الجيد قادر على حمل صانعي السياسات وممثليه في الدولة للاخذ بالحسبان في ما يطلبه من براهين عن الانجاز الفعلي ، وكلما كانت الحوافز كبيرة امام صانعي القرارات جاءت النتائج السياسية بالمثل .

وفي هذا المجال فان مؤشرات الانجاز هي ادوات رئيسية ، حيث يقارن المتغير الوصفي مع المعايير و الاهداف المطلوب تحقيقها . وهي تصمم في الغالب لتقييم تاثير سياسات الحكومة في مجال الخدمات ، او تقييم انجاز المؤسسات والخدمات العامة وادائها . وهذه المؤشرات يمكن ان تعزز او تقود صناعة السياسة وتقييم نوعية افعال الحكومة . ومؤشرات الانجاز يمكن ان تكون ادوات فاعلة لزيادة اجراءات الحكومة ونشاطاتها . ومع هذا فانها تعاني من العديد من المشاكل . اولها ، انها مفتوحة لسوء الاستخدام ، وعندما تكون ذات تصميم غير جيد ، فانها تعالج عبر ممارسات مثل : تعليم للنجاح في الاختبار ، تحديد الهدف الذي يمكن تحقيقه بسهولة . ومثل هذه المعالجات تعرف باللعبه gaming . ولناخذ مثال المؤشرات البريطانية لانجاز الخدمات الصحية التي تشترط ان المريض يعطى سريرا وليس البقاء في المشفى لمدة طويلة ، فانها تقود الى ان المشفى يمكن أن يزيل عجلات بعض التجهيزات وبعدها اسرة . ثانيا ، يصعب في بعض الاحيان ترجمة الاهداف السياسية الى قياسات كمية . ثالثا ، يصعب احيانا تحديد الصلة السببية بين الافعال والاهداف ، طالما ان متغيرات عديدة يمكن ان تؤثر على الانجاز ومستواه . ونقطة السببية ذات صلة قوية بحسابات الحكومة .

تعليق ، المشكلة هنا في كيفية كشف لا واقعية التقدم المتحقق و هشاشة المؤشرات و التلاعب في صياغتها وقياسها . هنا لابد من مساهمة باحثين اكاديميين في هذاكواجب علمي - وطني ، واستحداث مراكز بحثية متخصصة في مجالات التنمية وقياس تقدم المجتمع ، ومراسد للتنمية غير خاضعة لهيمنة الحكومية او الاحزاب او الفئات . ولمنظمات المجتمع المدني (الوطنية فعلا) دور بارز في هذا . ويتحقق ذلك عندما يكون الوطن ومستقبله هو الهدف الحقيقي ، والتقدم للمجتمع الكلي Society وليس مصالح فئوية Community او فردية Private .

اهداف التنمية في الالفية الثالثة

تستخدم المؤشرات في الغالب لقياس الانجاز على مستوى الدولة ، او الاقليم او المجتمع المحلي مقارنة بمجموعة من الاهداف المحددة ، ولعل الاكثر شهرة كمؤشرات قصدية هي تلك المصاحبة لاهداف التنمية في الالفية الثالثة . ففي ايلول من عام 2000 ، في قمة الامم المتحدة ، تبنى ممثلي 189 دولة عضوا اعلان الالفية

للمشاركة العالمية الخاص الذي جعل التنمية حق طبيعي لكل فرد في المجتمع . وهدف اعلان الالفية هو تعزيز المنحى الشمولي والتعاون الاستراتيجي لمعالجة العديد من المشكلات العابرة للحدود بشكل متواصل (UN2001). صاحب الاعلان هذا ، مجموعة من اهداف التنمية التي يفترض تحقيقها قبل عام 2015 وبالمقارنة مع مستوياتها عام 1990 . واهداف الاعلان هي :-

- 1- اجتثاث الفقر المدقع والجوع
- 2- تحقيق المستوى الاولي من التعليم
- 3- تعزيز المساواة بين الجنسين (جندر) وتمكين النساء
- 4- تقليل وفيات الاطفال
- 5- تحسين الصحة الانجابية
- 6- مقاومة نقص المناعة ، الملاريا والامراض الاخرى
- 7- ضمان استدامة البيئة
- 8- تطوير مشاركة عالمية للتنمية .

صاحب هذه الاهداف (21) هدفا آخر و (60) مؤشرا .

وفي كل عام ، يقدم سكرتير الامم المتحدة تقريرا عن التقدم المتحقق لتضمين الاعلان وتنفيذه ، مستخدما مؤشرات مختارة . ومع هذا ، فما زال توفر البيانات تحديا حادا . ومن تحديد مدة التقييم الدوري للتقدم فان المجتمعات الاحصائية الدولية منغمسة في معالجة النقصان و عدم التوافق في بياناتها مع متطلبات القياس في العديد من الدول النامية . وفي الوقت نفسه ، فقد ركزت عمليات المراقبة والمتابعة على النواقص هذه رافعة مستوى الادراك بالحاجة الى بناء القدرة الاحصائية في الدول النامية .

وعلى الرغم من التحديات الحادة في الاحصاءات والطرائق (المناهج) الا ان تاثير اطار اهداف التنمية في الالفية الثالثة وما صاحبه من مؤشرات أثار جدالا محتدما حول التنمية الدولية . وهناك اسباب محتملة عديدة وراء النجاح المتحقق . منها :-

اولا ، تحديد المشروع بزمان (2015) مما حرك المسألة وجعلها اضطرارية وملحة ،

ثانيا ، الصلة المتينة بين المؤشرات و اهداف محددة ساعد في استخدامها لمراقبة المتحقق من الانجازات ، كما ساعد في ربطها باولويات رسم السياسة .

وكما اشار احد المراقبين فان الاهداف قد وفرت بوصلة قيمية و مجموعة من مقاييس التقدم الصلبة . فالحكومات الوطنية و بنوك التنمية المتعددة الاطراف ، والداعمين الماليين قد توحدا واسندوا عملية مراقبة التقدم باتجاه هذه الاهداف . والاكثر من هذا ، فقد جعلوا اجتثاث الفقر في صلب اجندة التنمية الدولية . وحيثما امكن عرض الصلة السببية بين الظاهرة قيد القياس و التدخل الحكومي (السياسي) فان المؤشرات ذات فائدة كبيرة لزيادة قرب الحكومة من مواطنيها . وحتى عندما تكون العوامل المؤثرة متعددة ويصعب تحديد ايها السبب فان شفافية مؤشرات قياس التقدم الاجتماعي قد تلعب دورا في تقوية تحسب الحكومة لانها تسمح للمواطنين برؤية مكانهم في الفعل المطلوب و الضغط على الحكومة للقيام بالاجراءات المناسبة . وطبعا هذا متوقف على مدى توفر المؤشرات لعامة الناس و اهتمام العامة بها . وعندما يستخدم العامة المؤشرات لحث الحكومة للتحسب وتحمل المسؤولية فان هذا قد يحسن من صناعة القرارات ويقوي المشاركة الديمقراطية .

تعليق ، إن عملية الضغط على الحكومات في الدول النامية لتطوير منظوماتها الاحصائية ، ومتابعتها لتحقيق اهداف التنمية و بزمان محدد واعتماد مؤشرات أمر يجب ان تشكر عليه الامم المتحدة ومنظماتها ذات العلاقة لانها اجبرت الكثيرين من الحكام للقيام باعمال تخدم بلدانهم رغما عنهم ، وفضحت الممتلكين منهم امام العالم وامام المثقفين من شعوبهم . ولكن ، ومع الاسف ، جرى ذلك ، في كثير من الاحيان ، بصيغ اعلامية تضليلية اكثر مما هو واقعي او مؤشرا عمليا لمستوى التقدم المطلوب تحقيقه . ومع هذا ، الان هناك حافز رسمي ودولي للمطالبة بقياس التقدم وتحقيقه و التمتع بديمقراطية ومستوى معيشي انساني ، في الدول التي تفتقد الى أي شيء له صلة بالتقدم و بالديمقراطية.

المؤشرات والديمقراطية

احد الوظائف المركزية للديمقراطية هو توفير فضاء للحوار الاجتماعي بين وجهات النظر المتعددة . وكما نوقش آنفا ، فالمؤشرات يمكن ان تسهم في ايجاد مجتمع معرفي يعتمد البراهين من خلال توفير بيانات ذات معنى يسند الحوار الديمقراطي ويعمقه ويشيعه . والمؤشرات وتركيباتها يمكن ان تغذي المناقشات بين مختلف المجاميع و تتبناها . وعندما تلتقي المجاميع ، على مختلف مستوياتها (وطنية ، محلية ، ذات اهتمامات) ، لبناء رؤية عامة عن المستقبل المشترك ، فان تطوير المؤشرات يكون بطريقة تعاونية وشمولية و تكون ذات وسائل فاعلة لايجاد ارضية عامة تستند عليها وجهات النظر التي تبدو متعارضة أول وهلة . وبالطبع سيكون هذا سهلا حيثما تكون التساؤلات الاجتماعية صغيرة نسبيا ، ومن النادر امكانية تغطية جميع الاهتمامات . ومع هذا ، فمن الممكن جمع ممثلي مختلف وجهات النظر مع بعضهم البعض لمناقشة المؤشرات والاتفاق عليها . وبهذه الطريقة، وحتى على المستوى الوطني ، من الممكن القيام بحوارات واسعة تركز على اهداف تقدم المجتمع والمؤشرات التي تعززه .

وعملية الاشتراك في بناء المؤشرات يمكن ان تطور لغة جديدة عامة و تجعل الافتراضات الضمنية صريحة ، وبهذا يسهل قبولها او تحديها . يضاف الى ذلك ، فان هذه العملية يمكن ان تسقط حواجز قائمة وتبني جسورا بين المجاميع المختلفة والتي كانت متعارضة . وايضا يمكن ان تستحدث علاقات عمل جديدة ذات قيمة عالية ضمن المجتمع و تتبنى مناحي حكومية مشتركة . واخيرا ، فان المناقشات والتفاعل من خلالها يمكن ان يساعد في بناء ادراك مشترك حول اكثر المسائل المثيرة للجدل والخلاف .

وعملية تطوير المؤشرات يمكن ان تساعد في تجاوز الاختلافات لانها تسمح للمشاركين بالخروج من معتقداتهم السابقة ومناقشة مفتوحة الذهن لمسائل اساسية ، مثل : ما هو المهم بالنسبة لمجتمعنا ؟ ما هي الاهداف الاكثر اهمية ؟ ما هي رؤيتنا لمستقبلنا المشترك ؟ وبالتفكير بالنتائج المرغوبة وقياسها تستحدث ارضية عامة يشترك بها الجميع . وباشتراك الاطراف المنوعة والمختلفة في عملية تعريف المؤشرات الاجتماعية تتقوى الديمقراطية ويضمن نجاح المشروع باستثمار ومشاركة ممثلي المجاميع المختلفة . والمشاركين في صياغة المؤشرات سيعملون ضمن ما يمثلوه من مجاميع لاعطاء المؤشرات السمة الشرعية . فالمؤشرات في الواقع هي ادوات تواصل فاعلة بين المجاميع المختلفة . وباعلام صانعي السياسة و عامة الناس بالمؤشرات يمكن تنفيذ وظائف متنوعة في صناعة القرارات الديمقراطية .

إن قياس التقدم يقود الى تحقيق التقدم بطرق مختلفة . فالمؤشرات توفر حسابات عظيمة لصانعي السياسة والتي تقود في محصلتها النهائية الى صياغة سياسات افضل وممارستها . وايضا يمكن أن تضيحي حيوية على الديمقراطية من خلال تزويد المواطن بالمعلومات . بالاضافة الى ذلك ، فان عملية تطوير مؤشرات التقدم ذات فائدة بحد ذاتها ، حيث انها يمكن ان تؤدي الى مناقشات مختلفة بين المجاميع التي لم تلتقي في الغالب . انها طريق لمناقشة مختلف الموضوعات و ايجاد ارضية عامة مشتركة . (وهذا مهم جدا للعمل البناء وتجنب الصراعات الثانوية التي تهدم وتفقد الجميع فرص التقدم)

اجمالا ، يمكن تلخيص دور الاحصاءات في العملية الديمقراطية بالاتي :-

- وظيفة المؤشرات ان تؤشر ، فهي جزء من بيانات رئيسة Key data عن شيء ما نعهده مهما ومعني بنظام عريض . يعني هذا انها قد لا تكون قادرة على توفير مستوى تفصيلي للبراهين المطلوبة لاعلام المصمم الحقيقي للسياسة ، بل تنير المواطن وصانع السياسة عن اين الحاجة الى تركيز الانتباه ، وتسمح بمراقبة التقدم وقياسه في موضوعات واماكن محددة .

- بإمكان المؤشرات ان تلعب ادوارا مختلفة في صناعة القرارات الديمقراطية : بإمكانها مساعدة صانعي السياسات لتحديد الاولويات واتخاذ قرارات بمعلومات افضل ، وبالإمكان استخدامها لقياس الانجاز ، وبذلك تزيد من مسؤولية وشفافية الحكومة ومواقفها وسياساتها . ويتوفر كبير و اعتمادية بيانات موثوقة ومحدثة دوريا حينها تستند القرارات على معلومات صلبة مقارنة مع بالاعتبارات السياسية . ويمكن للمؤشرات ان تؤدي الى تحسبات اعظم عند صانعي السياسات ، وبما يؤدي الى صياغة سياسات افضل .

تعليق ، الديمقراطية تربية وممارسة وليست كلام ومظاهر خداعة . تربية لانها تعود الفرد على تقبل النقد و الرأي الآخر ، وتبقي العقل منفتحاً قابلاً للتطور والارتقاء . وهذه التربية ما لم تعكس من خلال

الممارسة اليومية فانها تؤدي الى الازدواجية بين القول والعمل ، وتسقط كل دعائم الثقة بين المواطن و ممثليه و مع الحكومة .
بالمقابل ، فان الممارسة الحقيقية للديمقراطية المستندة على معرفة حيه معززة ببيانات احصائية تؤدي الى الثقة والاحترام بين المواطن وممثليه ، وبينه و الحكومة ، وبهذا تكون الشفافية في ابهى صورها ، ويتحقق التقدم ، وينعم المواطن بانسانيته في وطنه . ويتحقق مجتمع المعلومة ، وبممارسة الديمقراطية الحقيقية ، ينتقل المجتمع تلقائيا ليصبح مجتمع معرفة ، وحينها يمارس حقوقه بدراية ويؤدي واجبه بعناية ويتحمل مسئوليته الاجتماعية بالكامل .